

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

التقرير السنوي

ملخص

2014

ملخص التقرير السنوي 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تمهيد

طبّقاً لمقتضيات المادة العاشرة من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشرفني عظيم الشرف أن أرفع إلى جنابكم العالي بالله، التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2014، الذي يتضمن تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، مع عرض لأنشطة المجلس ومُنجزاته خلال السنة نفسها.

هذا، وإنّ أهمّ ما ميّز سنة 2014، بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هو التّكليف المولوي للمجلس بتعاون مع بنك المغرب، بمناسبة الخطاب الملكي السامي لعيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز، بإنجاز دراسة حول الرأسمال غير المادي والقيمة الإجمالية للمغرب خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013. ومما جاء في الخطاب السامي:

«نوجّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 ونهاية 2013.

إنّ الهدف من هذه الدراسة ليس فقط إبراز قيمة الرأسمال غير المادي لبلادنا، وإنّما لضرورة اعتماده كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم.

وإننا نتطلع لأنّ تقدّم هذه الدراسة تشخيصاً موضوعياً للأوضاع، وتوصياتٍ عملية للنهوض بها».

وبهذا التّكليف المولوي السامي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، أرس جلالته الملك معالم مقاربة جديدة تدمج الجوانب غير المادية للثروة، بالاعتماد على الرأسمال البشري والاجتماعي والمؤسّساتي والثقافي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. وتكمن أهمية هذه الدراسة، التي تعبأ لإنجازها المجلس بجميع فئاته وهياكله، فيما تروم إليه من تحليل للعوامل وبلورة للرافعات التي من شأنها خلق الثروة المادية وغير المادية في بلادنا لفائدة كافة المواطنين.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

لقد وقف المجلس على المؤشرات الأساسية لتطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا خلال سنة 2014، وذلك بما يعبر عن وجهة نظر المجتمع المدني المنظم، ويطرح تعددية الحساسيات والتجارب السوسيو - مهنية لأعضاء المجلس ومكوناته.

وانطلاقا من هذا التحليل، يقترح المجلس مجموعة من التوصيات، في إطار مقارنة مندمجة وإدماجية ومستدامة، مع التركيز على بعض نقاط اليقظة التي يتعين توجيه الاهتمام إليها.

ففي سياق وضع إقليمي يتسم باستمرار التوترات الجيو- سياسية، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على بلدان المنطقة، يمضي المغرب في توطيد مساره التنموي برؤية سياسية منفتحة على المدى البعيد في ظل مؤسسات مستقرة، مما يمكن بلادنا من تعزيز تموقعها وجاذبيتها، ومن تقوية ثقة شركائها على الصعيد الدولي، ومن مواصلة دينامية الإصلاحات المؤسساتية، والتطوير الهيكلي للاقتصاد الوطني، وتقليص العجز الاجتماعي المتراكم في عدد من المجالات، والعمل على وضع الركائز الأساسية المندمجة لتحقيق التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، فإن مستلزمات التطور الذي تسير على نهجه بلادنا، تتطلب، من جهة أخرى، استكمال الإطار التشريعي والمؤسسي طبقا لمقتضيات دستور 2011 وأجالها. وفي هذا السياق، يلاحظ أن مسطرة إعداد مشاريع القوانين ونصوصها التطبيقية تتسم ببطء يحول دون تمكين بلادنا من جني ثمار هذا التحول على مستوى نجاعة السياسات العمومية، وفعالية تمتيع المواطنين والمواطنات بكامل الحريات والحقوق الأساسية التي ينص عليها دستور المملكة. ومن شأن ذلك أيضا أن يؤدي إلى تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين والمنظمات الدولية في بلادنا. علاوة على توطيد دولة القانون ومُحاربة الفساد وتحسين مناخ الأعمال. في هذا الإطار، يوصي المجلس بتسريع وتيرة تفعيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، الذي تم تقديمه سنة 2013.

الوضعية الاقتصادية

على الصعيد الاقتصادي، يظل انتعاش النمو ضعيفا على مستوى أهم شركاء بلادنا، ولا سيما الشركاء الأوروبيين. غير أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى تسجيل نمو بنسبة 1,3 في المائة سنة 2015، مما قد يرفع من الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب.

وفي هذا السياق، عرفت سنة 2014، على المستوى الوطني، تراجع ملحوظا في معدل النمو، بسبب الجفاف وتداعيات الوضع الاقتصادي في البلدان الشريكة في أوروبا. ويعكس تطور الظرفية استمرار تحديات الهشاشة الهيكلية للاقتصاد المغربي، على الرغم من الصعود المتزايد لقطاعات جديدة جد تنافسية على الصعيد العالمي، مثل صناعة السيارات والطيران، والتقليص التدريجي لتبعية النمو الوطني للتساقطات المطرية، والجهود المكثفة لتتويج المنتجات الوطنية وتنويع الأسواق.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع القارة الإفريقية يمثل، في هذا الشأن، وسيلة سانحة لتتويج التدفقات الاقتصادية والاستثمارات. ويسعى هذا التوجه، الذي تأسس بمبادرة ورعاية خاصة من جلالة الملك نصره الله، إلى تحقيق شراكة استراتيجية مع البلدان الإفريقية قصد الانتقال إلى درجة أعلى في النمو المشترك، والمساهمة في النهوض المستدام بالمستوى المعيشي للمواطنين.

وفي المنحى، فإن الفاعلين الاقتصاديين المغاربة مدعوون للعمل، من جانبهم، على تضافر الجهود لتجسيد هذه الشراكة. كما يوصي المجلس السلطات العمومية بتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الضرورية في اتجاه تنويع عميق لأسس الإنتاج نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة قوية وغنية من حيث مناصب شغل ذات جودة، وذات قدرة إدماجية كبيرة لسلاسل إنتاج وطنية وعالمية، في إطار منظومات تحفز على الابتكار والتنافسية.

علاوة على ذلك، وفي ظل ظرفية دولية شهدت، خلال النصف الثاني من السنة، تراجعاً في أسعار النفط في الأسواق الدولية، تمّ التحكم في التضخم، رغم ارتفاع الأسعار الداخلية للمحروقات. وقد صاحب هذا التطور تخفيفاً من عجز الميزانية، ومن العجز التجاري. وقد تعزز هذا المنحى التازلي في عجز الميزانية، الارتفاع الطفيف لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وحفاظ الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستواها في سنة 2014، الذي كان مرتفعاً سنة 2013. وهذا، فضلاً عن المداخل المهمة التي ترتبت عن عملية المساهمة الإبرائية للأصول الخارجية للمقيمين في المغرب. وتعكس كل هذه المؤشرات مناخ الثقة الذي تتميز بها بلادنا، وفي اختياراتها من قبل الفاعلين الوطنيين والدوليين معاً.

وقد عرّف عجز ميزانية الدولة، من جانبه، انخفاضاً من 5,4 في المائة إلى 4,9 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وذلك نتيجة ارتفاع المداخل غير الضريبية، وانخفاض نفقات صندوق المقاصة، وتدفق هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن ارتفاع حجم دين الخزينة، الذي يمثل، في نهاية 2014، 63 في المائة من الناتج الداخلي الخام (مسجلاً ارتفاعاً بنقطتين مقارنة مع سنة 2013، وبأكثر من 16 نقطة مقارنة مع سنة 2009)، يتطلب مواصلة العمليات التي تهدف إلى التقليل من عجز الميزانية، حتى تتجنب بلادنا أن تشكل المديونية بالنسبة لها عامل مخاطرة على مستوى التوازنات المالية الوطنية، وعلى مستوى ثقة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.

على مستوى خلق فرص الشغل، فإن الاقتصاد الوطني لم يفلح في توفير سوى 21.000 منصب شغل، بعد توفير 58.000 منصب شغل في قطاعات «الخدمات والفلاحة والغابات والصيد البحري»، وفقدان 37.000 منصب شغل في قطاع الصناعة، بما فيه قطاع الصناعة التقليدية. ويأتي فرع قطاع «النسيج والألبسة» على رأس القطاعات المتضررة حيث فقد 32.000 منصب شغل.

وبصفة عامة، فقد عرّف محتوى النمو من مناصب الشغل على مستوى التشغيل تراجعاً، حيث انتقل من أكثر من 24.000 منصب شغل بالنسبة لكل نقطة للنمو، سنة 2013، إلى أقل من 9.000 سنة 2014. ومما يزيد في الوضعية المقلقة لتراجع أكثر من 60 في المائة من عدد مناصب الشغل، التي تمّ خلقها بالنسبة لكل نقطة نمو، الأزمة التي تعرفها القطاعات التقليدية ذات المحتوى القوي على مستوى خلق فرص الشغل كالبنا، كما أن القطاعات الصاعدة تركز بالأساس على الإنتاجية. الأمر الذي يتطلب اعتماد مقاربة جديدة لخلق دينامية على صعيد خلق فرص الشغل.

وفي هذا السياق، سجلت سنة 2014 ارتفاع عدد العاطلين بـ 86.000، منهم 63.000 في الوسط الحضري، مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة من 9,2 إلى 9,9 في المائة. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل نشاط الساكنة قد انخفض بنسبة 0,3 نقطة، وأن معدل الشغل الناقص، الذي يمس النساء القرويات بصفة خاصة، قد ارتفع،

من جهته، بأكثر من نقطة في النسبة المئوية، وهو ما يعكس، بالإضافة إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل، هشاشة ظروف العمل لأكثر من 135.000 عامل. ومن جهة أخرى، يسجل تزايد مقلق بالنسبة للعاطلين الحاملين للشهادات العليا، حيث بلغ نسبة 20,9 في المائة، ولا سيما في صفوف الحاصلين على شهادات في التخصصات المهنية، حيث بلغت النسبة 22,4 في المائة.

الوضعية الاجتماعية

على الصعيد الاجتماعي، وارتباطاً بأهداف الألفية للتنمية، المحددة آجالها في متم سنة 2015، استطاع المغرب أن يحقق الهدف المتعلق بالحد من الفقر، وخاصة على مستوى الولوج إلى الماء الشروب والكهرباء والسكن. ولكن تبقى الصعوبة في بلوغ مجموع أهداف الألفية في آجالها المحددة، ولا سيما الأهداف ذات الصلة بمجالات التربية والتكوين والصحة والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، على الرغم من مؤشرات التقدم الملموس.

في مجال التربية والتكوين، فإن الميزانية التي ترصدها بلادنا لقطاع التربية الوطنية تناهز ربع الميزانية العامة، أي 10 نقط أكثر من المعدل العالمي. مع ذلك، ورغم الجهود المبذولة على مستوى تعميم التمدرس، ثمة نواقص على مستوى الكفايات المكتسبة من طرف التلاميذ، والتي لا ترقى إلى مستوى المعدلات المسجلة على الصعيد الدولي. موازاة مع ذلك، يُلاحظ استمرار إشكالية الهدر المدرسي، ولا سيما انطلاقاً من المستوى الثانوي الإعدادي.

وفي هذا السياق، يسجل المجلس بارتياح إحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، سنة 2014، والذي انصبّت أشغاله الأولى على تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال الفترة ما بين 1999 و2013، بهدف وضع رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، تم تقديم خطوطها العريضة بين يدي صاحب الجلالة في ماي 2015.

في هذا الشأن، يُوصي المجلس، على وجه الخصوص، بتبويب العرض المتعلق بالتعليم التقني الثانوي، لمواجهة حاجيات منظومة الإنتاج، فضلاً عن إعادة النظر في التكوين المهني، ومدد الجسور بينه وبين كل من النظام التعليمي وتطور مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. كما يوصي المجلس بالقيام بإصلاح جوهري لنظام التعليم العالي، سواء في علاقته بالدولة وبمسألة التمويل، أو في ارتباطه بالاقتصاد والمجتمع والبيئة، وأيضاً بتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وعلى صعيد آخر، يتعين الرّفْع من المستوى التعليمي المتدني للسكانة النشيطة عن طريق التّكوين المهني والتكوينات التكميلية المتوّجة بشهادات لفائدة الكبار.

إن التجاوب مع الانتظارات المتزايدة للسكانة في مجال الولوج إلى خدمات صحية كافية وذات جودة، في سياق ما تعرفه بلادنا من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، تقتضي الحاجة إلى القيام بإصلاح جوهري للنظام الصحي ببلادنا. وذلك بجعل المواطن في صلب كل استراتيجية صحية تسعى إلى تحقيق النجاعة والجودة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، والفوارق بين الجنسين، انسجاماً مع روح ونص دستور 2011.

في هذا الصدد، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى وضع سياسة وطنية في المجال الصحي في خدمة المواطنين والمواطنات وتحقيق جودة الحياة، ولا سيما بالنسبة للشرائح الأكثر هشاشة وخصوصاً.

ويتعيّن في هذا الإطار إعمال الجهوية الفعلية كمبدأ أساسي في تنظيم الخدمات الصحية وتديبيرها. كما يوصي المجلس، في نفس السياق، وضْع استراتيجية قطاعية لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستراتيجيات مُشتركة بين القطاعات للوقاية من الأمراض غير المُعدية والنواقص والإعاقة. ويتعيّن إدماج هذه المبادئ في إطار خريطة صحة وطنية.

وفيما يخص التغطية الصحية، وعلى الرغم من التحسن المسجل في هذا المجال، فإن هذا التطور لا ينفي كون 50 في المائة من الساكنة ما تزال خارج التغطية الصحية الأساسية، وأن هناك تفاوتات في الخدمات الصحية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بتوفير جميع أنظمة التأمين الإجباري على المرض، لتشمّل على وجه الخصوص المستقلين وأصحاب المهن الحرة والصناع التقليديين والطلبة؛ وكذا ضرورة تحقيق النقائية تدريجية بين مختلف الأنظمة. وفيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية «راميد»، فإن إنجاحه يقتضي بالضرورة تأمين وتفيد (individualisation) التمويل، واعتماد قواعد الحكامة الجيدة القائمة على التعاقد في تديبير النظام، وإحداث هيئة مسؤولة مستقلة تتولى تديبيره.

أما فيما يخص التقاعد، وما تعرفه بعض أنظمتها من اختلال في توازناتها المالية وديمومة خدماتها، وبعد دراسة مشروعَي القانونين المتعلقين بالإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد، اللذين تقدمت بهما الحكومة في هذا الصدد، يسجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن إصلاح التقاعد، الذي يكتسي صبغة استعجالية، لم يُنفذ بعد، كما يوصي باعتماد مقاربة تشاركية في إطار الحوار الاجتماعي لإنجاح الإصلاح، وبجعل هذه المراجعة فرصة سانحة لوضع مرتكزات المراحل القادمة والضرورية لإرساء قطب عمومي، والتحصير، في مرحلة ثانية، لوضع منظومة تشتمل على قطب عمومي وقطب خاص، في شكل نظام أساسي ونظام التكميلي، يتطوران كل منهما بحسب خصوصية كل منهما.

وفيما يخص الحوار الاجتماعي، عرفت سنة 2014 تنظيم عدد من اللقاءات بين الشركاء الاجتماعيين وبين الحكومة. غير أن هذه اللقاءات لم تفض إلى الاتفاق على التزامات واضحة بين مختلف الأطراف المعنية. وعليه، فإن المجلس يدعو إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، والسهر على إبرام تعاققات اجتماعية كبرى، بهدف توفير الشروط المناسبة للرفع من النجاعة الاقتصادية المعززة بتناسك اجتماعي حقيقي.

على الرغم من المكتسبات الهامة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين، والتخصيص الدستوري على هذا الحق، ما زالت هناك الكثير من أوجه التفاوت بينهما في عدة ميادين. ومن أجل الحد من هذه التفاوتات، يدعو المجلس إلى اعتماد قانون - إطار ضد كل أشكال العنف ضد النساء (بما في ذلك العنف الزوجي)، كما يدعو إلى إصدار القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا للمناصفة ولمحاربة كل أشكال التمييز، علاوة على تعزيز مكانة مبدأ المساواة داخل البرامج التربوية باعتبارها أساساً لبناء الهوية المغربية والمواطنة.

وعلى صعيد آخر، فإن المساهمة الضعيفة للنساء في قطاعات النشاط الاقتصادي تتطلب اعتماد أدوات فعالة ومؤشرات من شأنها رصد وتتبع فعالية تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية، كما تتطلب توفير مناخ ملائم لهذه المساواة الاقتصادية، والتوفيق بين المسؤوليات المهنية والعائلية، علاوة على تعزيز نشاط النساء وتسهيل وولوجهن إلى سوق الشغل، وتشجيع المقاولات النسائية، ولا سيما على مستوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

من شأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يسمح لمختلف الشرائح الاجتماعية وللمقاولات في مختلف القطاعات وللمجالات الترابية أن تشارك في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو. بالإضافة إلى ذلك، يتوفر هذا القطاع على الإمكانيات الكفيلة باستيعاب أنشطة القطاع غير المنظم.

وَمِنْ أَجْلِ تحسین مُساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ في خلق الثروات، يوصي المجلس بإحداث إطار تشريعيّ يمكن من تحديد قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بوضوح، وتجميع مختلف مكوناته ضمن مرجعية مشتركة. ويقترح المجلس أيضا في نفس الاتجاه اعتماد قانون يحدّد أدوات العمل ووسائل الدعم الكفيلة بتمية بنيات هذا القطاع تأخذ بعين الاعتبار الأنماط الثلاثة للاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ (التعاونيات والتعاضديات والجمعيات الإنتاجية)، كما يوصي المجلس بإحداث هيئات جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ.

الوضعية البيئية

إن أحكام دستور 2011، التي تعتبر التنمية المُستدامة والولوج إلى بيئة سليمة حقًا أساسيًا للمواطنين والمواطنات، وكذا الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حماية البيئة، فضلا عن المشاريع الهيكلية التي تم إطلاقها في هذا المجال، تُترجم العزم الراسخ لبلادنا للتوجه نحو نموذج تنموي مُستدام ومدمج.

في هذا الاتجاه، سيستفيد المغرب كثيرا بتجسيد التزاماته في مجال المحافظة على البيئة في إطار استراتيجية حقيقية متعددة الأبعاد للتنمية والإقلاع السوسيو-اقتصادي. يتعلق الأمر بالجمع ما بين أولويات التنمية السوسيو-اقتصادية الترابية، وخصوصيات ومؤهلات المجالات الطبيعية والجهات. وفي هذا الصدد، ينبغي إدماج المحافظة على المجال الساحلي وهيئته ضمن مختلف المخططات القطاعية وسياسات إعداد التراب والتعمير والاختصاصات الجديدة للحكومة الجهوية والإقليمية والمحلية.

وينبغي، في هذا الصدد، الإسراع بسن القوانين الضرورية لإعداد أداة للتقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي، ووضع استراتيجية تهدف إلى توفير مناخ يساعد على الانتقال نحو اقتصاد أخضر واقتصاد أزرق تنافسيين ومندمجين في قطاعات مرتبطة بالطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية والمائية، أو بالاقتصاد الدائري.

في هذا الإطار، ينبغي أن تشكل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المُستدامة إطارا مرجعيا وأساسا للسياسة العامة التي ستعتمدها بلادنا مستقبلا في مجال التنمية السوسيو-اقتصادية والبيئية، وكذا الأرضية التي يستند إليها البارادغيم الوطني للتنمية البشرية المُستدامة. الأمر الذي يقتضي وضع لوحة قيادية وطنية تشمل على مؤشرات ملائمة تمكن من قياس أداء السياسات العمومية. وبالنظر إلى طابعها مُتعدد الأبعاد، فإن نجاعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المُستدامة تقتضي تحويلها إلى سياسة عَرْضانية تتخرط فيها مختلف القطاعات الحكومية والجماعات الترابية. لذلك يتعين تنزيل هذه الاستراتيجية وكذا استراتيجية النجاعة الطاقية على مستوى مجموع السياسات العمومية.

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تفعيل الهوية المتقدمة هو بمثابة ورش كبير سيمكن من تقريب القرار العمومي من المواطنين، وتعبئة الإمكانيات المحلية بكيفية أنجع.

إن إنجاز هذا الورش الاستراتيجي، عقب المصادقة على القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، وفي أفق الانتخابات الجهوية المُزمع إجراؤها في شتبر 2015، يستدعي الإسراع بوضع ميثاق اللاتركيز يحدد بوضوح الصلاحيات والوسائل، وإثارة انتباه السلطات العمومية إلى الحاجة الملحة لجعل تنمية كفاءات الموارد البشرية التي تتحمل على الصعيد المحلي مسؤولية التسيير والتدبير، ضمن أولى الأولويات.

وعلاوةً على ذلك، يجب الإسراع بتدقيق وجدولة الترتيبات لضمان نقل الكفاءات والوسائل إلى الجهات، ولا سيّما فيما يخصّ التقطيع الإداري والاعتمادات المالية.

كما يرتبط إنجاح الجهوية المتقدمة كذلك بالعمل على إحداث تنسيق مؤسّساتي فعّال بين مختلف الفاعلين الذين يمثلون الدولة والجهة والجماعات، وكذا بين مختلف وكالات التنمية الحالية أو التي يُنتظر إحداثها، على المستوى الجهوي.

المحور الموضوعاتي: البحث العلمي والابتكار رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعي

اعتبارا للدور الذي يضطلع به البحث العلمي والابتكار كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أفرد المجلس موضوعه الخاص، ضمن هذا التقرير السنوي، للرهانات البشرية والاقتصادية لهذا القطاع والمسالك الضرورية لتطويره، من خلال بلورة الآليات الكفيلة بجعله محركا أساسيا لخلق الثروة والشغل وتحسين رفاه المواطنين والمواطنتين، وتيسير الولوج إلى مجتمع المعرفة.

في هذا الشأن، يعتبر المجلس أن تطوير البحث العلمي والابتكار ببلادنا، يستلزم الانطلاق من إرادة سياسية واضحة من أجل إرساء منظومة واعدة في هذا المجال على المدى المتوسط و المدى الطويل.

وفي هذا المقام، ينبغي العمل على مواصلة الجهود التي تبذلها بلادنا من أجل تحسين مستوى التنمية البشرية، في الجانب المتعلق منها بتطوير البحث العلمي والابتكار الذي يمكنه أن يساهم في الارتقاء بالجهود المبذولة في التنمية البشرية، من خلال بلورة وإبداع وسائل ومقاربات جديدة ومبتكرة.

كما يوصي المجلس بضرورة الوصول إلى مستوى عتبة 1 في المائة من الناتج الداخلي الخام، المخصّص للبحث، والعمل على رفع نسبتها بكيفية تدريجية، والحفاظ على هذا المجهود طيلة ثلاثة عقود على الأقل.

ويوصي المجلس ببلورة استراتيجية وطنية للبحث والابتكار تحدّد القطاعات ذات الأولوية، مع التركيز على المهّن ذات القيمة المضافة العالية، والخدمات، وذلك بما يسمح بانفتاح قطاع البحث والابتكار، وإدماجه في الاقتصاد الوطني والإقليمي والدولي. وهذا، زيادة على تحديد عمليّات وبنيات تمويل البحث، وتجعل المقاولات الوطنية في صلب السياسة المتعلقة بالبحث والابتكار.

ومن شأن هذه الاستراتيجية التشجيع على إحداث بنيات مستقلة مهمتها إنجاز أعمال البحث التي يمكن أن تُفضي إلى خلق مقاولات تجارية، وتطوير البحث بناء على برامج، يتم تمويلها أساسا بواسطة صناديق خاصة، وخلق آليات مشجعة للمقاولات للرفع من حجم استثماراتها في برامج البحث والابتكار.

كما يوصي المجلس بتعزيز المؤسسات العموميّة الوطنيّة، والموارد البشرية، مع العمل على إدماج أفضل للطاقت المغربية المقيمة في الخارج، وتشجيع الباحثين عن طريق أنظمة تحفيزيّة، والعمل على تكوين جيل جديد من الأساتذة الباحثين، وفتح أبواب الجامعة في وجه الأساتذة والباحثين الأجانب. علاوة على ذلك، يوصي المجلس بإدخال مناهج بيداغوجية في التعليم الابتدائي والثانوي لإثارة فضول التلاميذ، وتطوير المبادرات المبتكرة التي تتمن المبادرة، بالموازاة مع توجيه الطلبة نحو المسالك التي تُعتبر استراتيجية، وتشجيع حركيّة تنقل الذكاء بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، وعلى الصعيد الدوليّ.

وتجنباً لتشتيت عملية التدبير، والتداخل بين مختلف الأطراف، يوصى المجلس بإسناد قيادة منظومة البحث والابتكار إلى «هيئة عليا»، تتولى مهمة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، والإشراف على الاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار، واقتراح إطار قانوني ملائم، وتجميع وتدبير التمويل.

أنشطة المجلس

فيما يتعلّق بأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد تميّزت سنة 2014 بتشريف مَوْلويّ خاصّ من قِبَل جلاله الملك محمد السادس أيّده الله ونصره، وبتقّة متجددة في مصداقية المهام التي يقوم بها، ممّا أعطى للمجلس وأعضائه دُفعة قوية لمزيد من التعبئة وتكثيف الجهود.

وخلال سنة 2014، التي تميّزت بصدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عقدت الهيئات المكوّنة للمجلس ما مجموعه 398 اجتماعاً، بلغت نسبة المشاركة فيه ما متوسطه 68 في المائة. كما أنصتت إلى 240 فاعلاً حكومياً وغير حكوميّ، مخصّصة بذلك ما يربو على 66 في المائة من اجتماعاتها للإنصات إلى الأطراف المعنيةّ.

ثم إنّ المجلس، في إطار الإحالات المؤسّساتية، قدّم ثمانية آراء وتقارير واحداً خلال سنة 2014، تتعلق بالبناء في طور الإنجاز، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها، واستغلال المقالع، والساحل، والاستثناءات في مجال التعمير، ومزاولة مهنة الطب، ونظام المعاشات المدنية.

بالموازاة مع ذلك، أعدّ المجلس، في إطار الإحالات الذاتية، ستّة تقارير وأربعة آراء تتعلق بتجانس السياسات القطاعيّة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ، والتميز ضد المرأة في الحياة الاقتصاديّة، وحكامه الموارد المائية، والمدرسة والتكنولوجيات الجديدة، علماً بأنّ الحيز الأوفّر من أشغال اللجان، ولا سيّما خلال النصف الثاني من سنة 2014، انصبّ على إعداد الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب للفترة ما بين 1999 و2013، طبقاً للتوجيهات الملكية السامية

من جهة أخرى، يحرص المجلس على تواصله المنتظم مع الصحافة ووسائل الإعلام، وعبر شبكات التواصل الاجتماعيّ، من أجل تقديم مختلف الآراء والتقارير التي يعدها، واللقاءات التي يعقدّها.

على صعيد التعاون الدولي، أبرم المجلس عدداً من اتفاقيات التعاون مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل من الكونغو واليونان ونيجيريا، بالموازاة مع العمل على تعزيز تعاونه مع نظرائه في فرنسا وإسبانيا وأوروبا.

ويشتمل برنامج عمل المجلس، برسم سنة 2015، بالإضافة إلى إعداد الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب، على التقرير السنوي للمجلس، ومتابعة دراسة الموضوعات في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2014، وبرمجة موضوعات جديدة برسم سنة 2015، تتعلق بالسياسات الصناعية، والتشغيل الذاتي، ووضعيات الأشخاص المسنين، وحقوق الطفل، ودينامية الحياة الجموعية، والتغيرات المناخية، والمسؤولية المجتمعية للمنظمات، والتكنولوجيات الجديدة والقيم، واقتصاد الثقافة، ومستلزمات الهوية المتقدمة، والتنمية القروية وتحديات الإنصاف بين الجهات وداخل الجهة. ويمكن تعديل هذا البرنامج بحسب الإحالات الواردة من طرف الحكومة والبرلمان.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حرصاً منه على أن يكون في مستوى العناية الكريمة التي يوليها جلالته الملك للمجلس، ليعيد تأكيد إرادته الراسخة للعمل على تدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمساهمة في إرساء ميثاق اجتماعي يعزز التماسك الاجتماعي والثقة والتثمين المسؤول والمدمج والمستدام للرأسمال المادي وغير المادي لبلادنا تحت القيادة المستنيرة لجلالته الملك حفظه الله.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف: +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس: +212 (0) 538 01 03 50

البريد الإلكتروني: contact@ces.ma